

## الركود الاقتصادي العالمي الناشئ عن جائحة كوفيد-19: درء الجوع يجب أن يكون في صلب التحفيز الاقتصادي

أفادت توقعات صندوق النقد الدولي في شهر يناير/كانون الثاني بأن الاقتصاد العالمي سينمو بنسبة 3.3 في المائة في عام 2020، غير أن التوقعات الأخيرة الصادرة عنه، في شهر أبريل/نيسان، أصبحت تشير الآن إلى حدوث انكماش بنسبة 3.0 في المائة من دون أي سيناريوهات إيجابية ومع مخاطر عديدة.

وتتوقع السيناريوهات المعروضة في هذه الإحاطة الموجزة، في حال تراجعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من نقطتين إلى عشر نقاط مئوية في جميع البلدان في عام 2020 بسبب الركود العالمي المرتقب الناجم عن آثار كوفيد-19، أن يزداد عندها عدد ناقصي التغذية في البلدان المستوردة الصافية للأغذية بما يتراوح بين 14.4 و80.3 مليون نسمة، مع حدوث معظم هذه الزيادة في البلدان المنخفضة الدخل.

ولا بد أن تركز التحفيز الاقتصادي في البلدان كافة على إبقاء سلاسل إمدادات الأغذية قيد التشغيل، بموازاة حماية الوصول أيضًا إلى الأغذية المنتجة محليًا وإقليميًا وعالميًا. ويتعين على تدابير التحفيز الرامية إلى معالجة ما يهدد الوصول إلى الأغذية حاليًا أن تشدد على جهود بناء القدرة على الصمود ضمن النظم الغذائية لوقايتها من حالات التباطؤ والتراجع الاقتصاديين في المستقبل.

### معلومات أساسية

بعد عقود من التراجع المطرد، انعكس اتجاه الجوع في العالم في عام 2015 وبدأ عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع - وفق قياس معدل انتشار النقص التغذوي- يزداد بوتيرة بطيئة. ووصل عدد الجوع في العالم نتيجة لذلك إلى أكثر من 820 مليون نسمة في عام 2018، مما يسلط الضوء على التحدي الهائل المتمثل في تحقيق أحد أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030. وأفاد تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم الصادر السنة الماضية، أن تفاوت وتيرة الانتعاش الاقتصادي واستمرار الأداء الاقتصادي السيء في العديد من البلدان بعد التراجع الاقتصادي العالمي في الفترة 2008-2009، كانا جزءًا من العوامل الأساسية التي تقوّض جهود القضاء على الجوع وسوء التغذية (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2019).<sup>1</sup> وعرض التقرير أدلةً تبرز أن معظم البلدان (65 من أصل 77) التي تفاقم فيها النقص التغذوي بين عامي 2011 و2017، عانت في الوقت نفسه من تباطؤ أو تراجع اقتصادي. وجاءت هذه المشاهدات في الوقت المناسب نظرًا إلى فترات الإجهاد المالي وارتفاع التوترات التجارية وتقييد الشروط المالية التي كانت تساهم في عدم التأكد من الآفاق الاقتصادية العالمية في عام 2019. وتلقي الآن جائحة كوفيد-19 غير المسبوقة بظلالها على الآفاق الاقتصادية العالمية التي لم تكن في الحسبان. واكتسى الرابط القائم بين الأداء الاقتصادي والنقص التغذوي أهمية أكبر في عام 2020. ودعا تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم أيضًا إلى اتخاذ إجراءات على جبهتين اثنتين (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2019). وتمثلت الجبهة الأولى في ضمان الأمن الغذائي والتغذية من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية تساعد على التصدي لآثار حالات التباطؤ أو التراجع الاقتصادي. وتمثلت الثانية في معالجة أوجه التفاوت الموجودة على المستويات كافة من خلال سياسات متعددة القطاعات تسمح بالتحرك بصورة دائمة أكثر من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتكتسي هذه التوصيات السياسية أهمية أكبر في مواجهة جائحة كوفيد-19.

## الاتجاه نحو ركود اقتصادي عالمي حاد في عام 2020

في ظلّ التعايش مع عدم يقين عارم ونقص البيانات والوضوح بشأن المستقبل القريب، سيمثل الأثر الاقتصادي المتوقع لجائحة كوفيد-19 في حدوث ركود عالمي حاد في عام 2020. وتشير الأجهزة الدولية والمؤسسات المالية ومعاهد الأبحاث في معظمها إلى هذا التقييم.

ومع أن معظم البلدان قد حافظت على تدفق السلع والخدمات الأساسية، لا تملك الحكومات في مختلف أرجاء العالم أي خيار سوى اتخاذ تدابير في مجال الصحة العامة مثل التباعد الجسدي والعزل لإبطاء انتشار هذا الفيروس المستجد. ولا شك من أن تدابير الإقفال والعزل المنزلي الواسعة النطاق تُحدث انخفاضًا كبيرًا في النشاط الاقتصادي. ونظرًا إلى اتخاذ هذه التدابير في أوقات مختلفة بين البلدان وضمن البلد الواحد، سيستغرق تحقيق الانتعاش الاقتصادي وقتًا قبل أن تتجلى بوادره.

ومن الواضح أن جانبي العرض والطلب في الاقتصاد العالمي على حد سواء سيواجهان صدمات من خلال آليات الانتقال المتعددة. وشرحت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) مؤخرًا ما يعنيه ذلك بالنسبة إلى الأغذية والزراعة (المنظمة، 2020أ). وتتضمن تدابير الاحتواء التي تتخذها الحكومات حول العالم تراجعًا حادًا وغير مسبوق في نقل السلع والأشخاص (النقل البري والشحن البحري والجوي). وتشير عمليات مراجعة إيرادات الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى إلى أن تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة قد تتراجع بنسب تتراوح بين 30 و40 في المائة خلال الفترة 2020-2021، بحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد، 2020). وتوقّعت منظمة العمل الدولية في مرحلة أولى أن يزداد معدل البطالة في العالم بحوالي 25 مليون شخص

<sup>1</sup> بين تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، في نسخته الصادرين في عامي 2017 و2018 على التوالي، أن النزاعات وتقلبات المناخ والظواهر المناخية المتطرفة هي أيضًا من العوامل الرئيسية التي تقوّض جهود القضاء على الجوع وسوء التغذية. وتستصدر قريئًا التقديرات حول عدد الجياع في العالم في عام 2019 ضمن نسخة عام 2020 من هذا التقرير الذي من المتوقع أن يصدر في منتصف عام 2020.

(منظمة العمل الدولية، 2020)، لكن سرعان ما أصبحت هذه التوقعات بعيدة كل البعد عن الواقع بسبب تسريح العمّال بأعداد أكبر بكثير مما كان متوقعًا جرّاء الأزمة. وتتوقع منظمة التجارة العالمية تدهور التجارة العالمية بالبضائع بنسبة تتراوح بين 13 و32 في المائة في عام 2020 (منظمة التجارة العالمية، 2020).

وأكد صندوق النقد الدولي أن العالم سيواجه أسوأ تراجع اقتصادي منذ "الكساد الكبير". وبحسب إسقاطات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل/نيسان، سيشهد العالم انكماشًا بنسبة 3 في المائة في عام 2020؛ علمًا أن التوقعات الأساسية في شهر يناير/كانون الثاني كانت تشير إلى نمو بنسبة 3.3 في المائة. وتفيد توقعات آفاق الاقتصاد العالمي عن تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.1 في المائة في الاقتصادات المتقدمة وبنسبة 1 في المائة في الاقتصادات الناشئة والنامية. ولا تنطوي آفاق الاقتصاد العالمي على أي سيناريوهات إيجابية، بل فقط على مخاطر حدوث تراجع، مما يتمثل بشكل أساسي في احتمال عدم القدرة على وقف هذه الجائحة أو تكرارها في عام 2021. وقدّم آخرون بالفعل توقعات متشائمة بالقدر نفسه. وبحسب إسقاطات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، سيؤثر الإقفال مباشرةً على القطاعات التي تشكّل ثلث الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الرئيسية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2020). وحدّرت المنظمة أيضًا من أن كل شهر من الاحتواء سيؤدي إلى خسارة نقطتين مئويتين في نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي ودعت إلى وضع "خطة مارشال عالمية" للتصدي لآثار جائحة كوفيد-19. ويتربّب أحد السيناريوهات الصادرة عن مؤسسة Oxford Economics للإحصاءات الاقتصادية، حدوث انكماش بنسبة 1.3 في المائة في عام 2020 (Oxford Economics، 2020). وستقلّص الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين بنسبة 2.6 في المائة و3.2 في المائة و0.9 في المائة على التوالي في عام 2020. ولقد خفّضت وحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست توقعاتها وأصبحت ترتقب الآن حدوث انكماش بنسبة 2.2 في المائة في الاقتصاد العالمي في عام 2020 (وحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، 2020). وعند مقارنة توقعاتها قبل جائحة كوفيد-19 وبعدها (حتى 26 مارس/آذار 2020)، تفيد تقديرات الوحدة بأن النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي، في بلدان مجموعة العشرين، قد يتراجع بحوالي نقطتين مئويتين (اليابان) وإلى ما قد يصل إلى حوالي 8 نقاط مئوية (البرازيل وألمانيا) و7 نقاط مئوية (إيطاليا وتركيا) في العديد من البلدان جرّاء الركود الناشئ عن كوفيد-19. وسيشهد الاقتصاد في كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية نموًا أقلّ بحوالي 4.9 و4.5 نقاط مئوية على التوالي بسبب كوفيد-19. وتمت مراجعة التوقعات وخفضها بواقع 4.5 نقاط مئوية بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، ومن المرتقب أن تتراجع بنفس القدر من النقاط المئوية أو أقلّ من ذلك بالنسبة إلى تسعة من البلدان.

وتطرح طبيعة هذه التوقعات المتغيّرة وغير المؤكدة تحدّيًا من حيث تحليل الآثار. لكن من المعروف أن الخسائر البشرية والاقتصادية ستكون فادحة وأن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ستكون الأشدّ تأثرًا. وتضم هذه البلدان، لا سيما البلدان ذات مستويات الدخل الأدنى، أكبر عدد من الأشخاص الذين يعانون من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والفقر في العالم. ومع أن بعض البلدان المرتفعة الدخل تواجه صعوبات أيضًا للتأقلم مع آثار جائحة كوفيد-19، فإن الوضع أسوأ بالنسبة إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي لا تتمتع بالقدرة المؤسساتية أو لا توجد لديها آليات لمواجهة حالات الطوارئ أو أموال لتحفيز اقتصاداتها وحماية سبل كسب عيش الشرائح السكانية الأضعف خلال أزمة عالمية كهذه. كما تتكبد البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل خسائر تجارية وتعاني من تدفق رؤوس أموال كبيرة إلى الخارج سعيًا من المستثمرين إلى إيجاد ملاذات أكثر أمانًا. كما تتراجع

التحويلات المالية وتدهار عائدات السياحة. وتتأثر ميزانيات البلدان المصدرة للنفط بشكل كبير في أفريقيا وأمريكا اللاتينية جزاء الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام. وقد تتكبد البلدان الأقل نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية خسائر كبيرة أيضًا. وعلى سبيل المثال، تعدّ الدول الجزرية الصغيرة النامية بلدانًا مستوردة للأغذية وتشهد أيضًا خسائر غير مسبوقه من حيث السياحة والتحويلات المالية بموازاة التأثير بالصدمات المناخية.

وتلقّى صندوق النقد الدولي، بحلول أواخر شهر مارس/آذار، طلبات من 50 بلدًا منخفض الدخل و31 بلدًا متوسط الدخل لتمويل حالات الطوارئ. وأشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن البلدان الناشئة قد تحتاج إلى ما لا يقل عن 2.5 ترليون دولار أمريكي بالإجمال. وفي ظلّ عجز الأسواق المالية المحلية والاحتياجات الوطنية عن الحفاظ على تدفق السيولة، سيكون من الضروري توفير مبلغ كبير من التمويل من الجهات الدائنة الدولية. وأتاح صندوق النقد الدولي مرفقًا للإقراض بقيمة ترليون دولار أمريكي، كما وقّر البنك الدولي مبلغ 160 مليار دولار أمريكي لتقديم دعم مالي طويل الأمد خلال الأشهر الـ 15 المقبلة (البنك الدولي، 2020). وتتضمن التدابير التي اتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لصالح البلدان الأكثر فقرًا، تقديم منح مبكرة لخدمة الدين ودعم في شكل قروض ميسرة، إلى جانب تدابير للتخفيف من أعباء الديون وافقت عليها مجموعة العشرين. وطلبت المؤسسات من الدائنين الثنائيين تعليق سداد الديون للبلدان المنخفضة الدخل. وأصبحت تكاليف خدمة الدين بالدولار غير مستدامة تقريبًا مع انهيار العملات مقابل الدولار الأمريكي، على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة، مما قد يسبب تضخمًا في أسعار الأغذية المحلية في البلدان المستوردة للأغذية. ولذلك، قد تكنسي إجراءات المصارف المركزية الرئيسية، لا سيما نظام الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، أهمية حيوية بالنسبة إلى تلك البلدان.

وتبيّن بوضوح الحاجة الملحة إلى التحفيز الاقتصادي والعمل جارٍ على ذلك في مختلف أنحاء العالم. ولكن، لا بد من تيسيره ليس فقط من خلال مرافق الإقراض المذكورة أعلاه والتابعة للمؤسسات المالية الدولية، بل أيضًا عبر آليات وصناديق لحالات الطوارئ بالنسبة إلى البلدان التي ادخرت أموالاً لمثل هذا الاحتمال، وعبر الموارد الناشئة عن إعادة تخصيص الإنفاق العام، وصولاً إلى تقديم المعونة المالية إلى أكثر البلدان حاجة إليها.

ويجب أن يتمحور التحفيز الاقتصادي حول قطاعات الصحة والزراعة والأغذية. ولا بد من إسداء الأولوية إلى الصحة، علمًا أن الصحة الجيدة ستكون صعبة المنال ما لم يحصل أكثر السكان ضعفًا على الأغذية المغذية. ويفرض الإقفال والحجر الصحي قيودًا على سلاسل إمدادات الأغذية وإنفاق المستهلكين وقدرتهم الشرائية. ويتعيّن على تدابير التحفيز الاقتصادي أن تحمي ركائز الأمن الغذائي كافة (أي التوافر والوصول والاستخدام والاستقرار). وفي حال لم تضمن تدابير التحفيز الاقتصادي خلال جائحة كوفيد-19 إمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي للأشخاص جميعهم وفي كل الأوقات إلى الأغذية الكافية والسليمة والمغذية بما يلي احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لحياة مفعمة بالنشاط والصحة، فلن تسفر الجائحة عن وفيات بسبب هذا المرض المنقول بواسطة فيروس فحسب، بل سيقضي الأشخاص نحبهم وستعتلّ صحتهم بشدة بسبب الجوع.

## السيناريوهات كافة تشير إلى ارتفاع معدل الجوع - مع بقاء العوامل الأخرى على حالها

نظرًا إلى الوضع الراهن، تشوب التوقعات الاقتصادية درجة كبيرة من عدم التيقن وستبقى كذلك لفترة من الزمن. وحتى مع قيام الخبراء في مجال الجوائح بوضع سيناريوهات مختلفة، تُعدّ منظمة الأغذية والزراعة، من خلال تحليل كمي، توقعات حول النتائج المحتملة للركود الاقتصادي العالمي على مستوى الجوع. ويمكن تبرير هذا المسعى بما يلي: بغض النظر عن مدى تفاؤل السيناريو، قد يكون معدل الجوع مرتفعًا، مما يستدعي اتخاذ تدابير مناسبة قبل فوات الأوان.

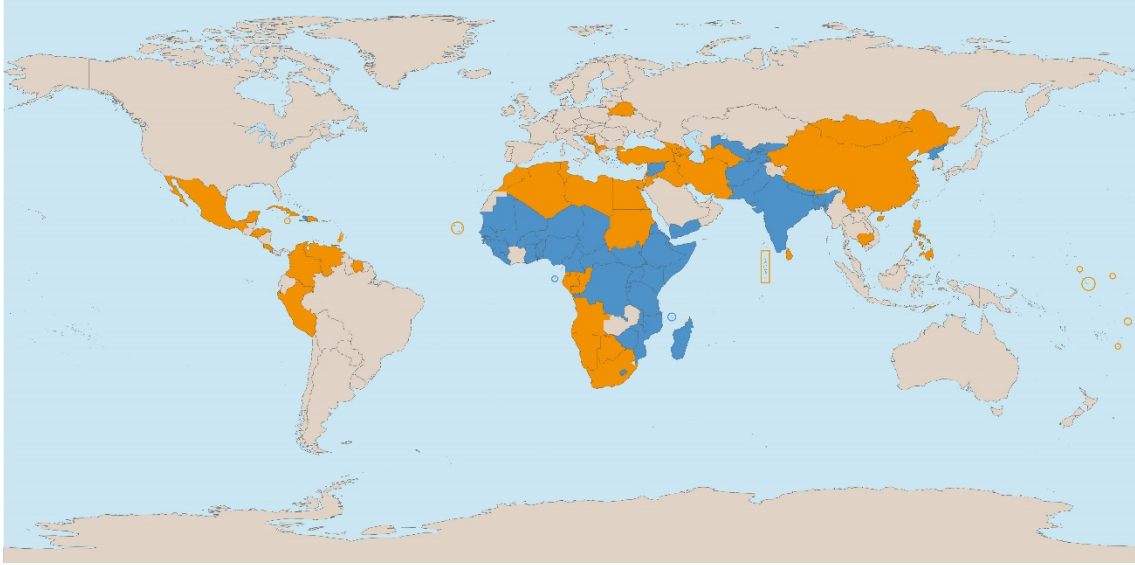
ويُبيّن تحليل المنظمة للبلدان المخفضة والمتوسطة الدخل في الفترة 1995 - 2017 أن مستوى تراجع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد يفسّر إلى حد بعيد أثر حالات التباطؤ الاقتصادي والركود المؤقتة على توافر الأغذية. وتبيّن أن حالات التباطؤ المحدودة نسبيًا تؤثر بشكل ملحوظ على صافي إمدادات الأغذية في البلدان المستوردة للأغذية. وعمليًا، تأثرت إمدادات الأغذية في مجموعة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، التي لم تحقق ما يكفي من الاكتفاء الذاتي لإنتاج الأغذية التي تستهلكها، تأثرًا شديدًا بأي نوع من التباطؤ الاقتصادي. ويتضح من خلال الاستنتاجات أن تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنقطة مئوية واحدة في المتوسط قد حدّ من إمدادات الأغذية في تلك البلدان بنسبة 0.306 في المائة. وعلى سبيل المقارنة، تبيّن أن تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنقطة مئوية واحدة في مجموعة البلدان المستوردة الصافية للأغذية، متى أضيفت إليها أيضًا المستويات المتوسطة الدخل، يؤدي إلى انخفاض إمدادات الأغذية بنسبة 0.154 في المائة. ولا تتسم هذه العلاقة بأهمية من الناحية الإحصائية في البلدان المصدّرة الصافية للأغذية. وترد تفاصيل إضافية عن المنهجيات المتبعة لوضع هذه التقديرات الإحصائية، وتعريف مجموعات البلدان وعيّناتها، والتحليل الوارد أدناه، ضمن مؤلفات Conti وCafiero وSánchez (2020).

ومن خلال تطبيق هذه التقديرات، قمنا بقياس أثر السيناريوهات الافتراضية الثلاثة لتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي على الإمدادات الصافية للأغذية في 101 من البلدان المستوردة الصافية للأغذية (منها 47 بلدًا من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض) بهدف توقع الأثر على انتشار النقص التغذوي في كل منها. وتمتد عيّنة البلدان هذه - التي بلغ عدد سكانها 5.2 مليار نسمة في عام 2018 - على مساحة شاسعة من العالم (الشكل 1). وثمة تحذير مهم في هذا الصدد لأن التحليل قد لا يسجّل الأثر الإجمالي لتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي على انتشار النقص التغذوي لأنه لا يعكس الآثار الممكنة لتراجع الوصول إلى الأغذية.<sup>2</sup> وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من اعتبار الأرقام الواردة في هذه الوثيقة، بحسب أكثر السيناريوهات تشاؤمًا، كتقديرات تقلل من الآثار المحتملة لجائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي في العالم، لأنها تركز حصرًا على النقص التغذوي أو الجوع الناشئ عن انعدام الأمن الغذائي

<sup>2</sup> يصعب على مجموعات السكان الأكثر فقرًا وضعفًا، بل يصبح من المستحيل لها أحيانًا، الوصول إلى الأغذية في ظل تطبيق تدابير الاحتواء وتضرر سبل كسب العيش والمداخيل جزاء الأزمة الاقتصادية. وفي ظل غياب سياسات فعّالة، سيتمكّن الأشخاص ذوو المداخيل الأعلى من الوصول بقدر أكبر إلى الأغذية، مما سيتجلى في زيادة التفاوت في استهلاك الأغذية. غير أن البيانات السابقة المتاحة واللازمة لتقدير مدى التفاوت في استهلاك الأغذية في البلدان، لا توفر ما يكفي من الأدلة التفصيلية الزمنية لتحديد الأثر المباشر للتباطؤ والتراجع الاقتصادي على معامَل تقلّب المتناول الاعتيادي من الطاقة الغذائية لدى السكان، وهو المتغيّر المهم الآخر لتقييم انتشار النقص التغذوي. وستعمل المنظمة، في مرحلة تالية، على توقّع الأثر المحتمل للأزمة الاقتصادية العالمية على انتشار النقص التغذوي، عن طريق ربط الأثر المقدّر على الإمدادات الصافية للأغذية بتصورات ممكنة للتغيرات في تفاوت استهلاك الأغذية. وعلاوة على ذلك، يستند العدد المقدّر للأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي في هذه الوثيقة إلى سلاسل قديمة لتقييم انتشار النقص التغذوي في الصين والهند وقد حان موعد مراجعتها منذ وقت طويل، وستقوم المنظمة بمراجعتها في ضوء أي معلومات رسمية جديدة قد تتوافر عن استهلاك الأغذية في السنوات القليلة الماضية.

الحاد. ومن المرجح أن تتعرض قدرة العديد من الأشخاص الآخرين على الوصول إلى الأغذية بصورة منتظمة للخطر الشديد في كل بلدان العالم، أقله على المدى القصير، بسبب اتخاذ تدابير مختلفة للحد من انتشار العدوى.<sup>3</sup>

## الشكل 1 – عينة مؤلفة من 101 من البلدان المستوردة الصافية للأغذية المستخدمة في تحليل سيناريو تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي



■ بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (العدد=47 بلدًا)  
■ البلدان المستوردة الصافية للأغذية باستثناء بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (العدد= 57 بلدًا)  
ملاحظة: تمثل الحدود في هذه الخريطة لخريطة العالم الصادرة عن الأمم المتحدة بتاريخ فبراير/شباط 2020.  
المصدر: من إعداد المؤلفين.

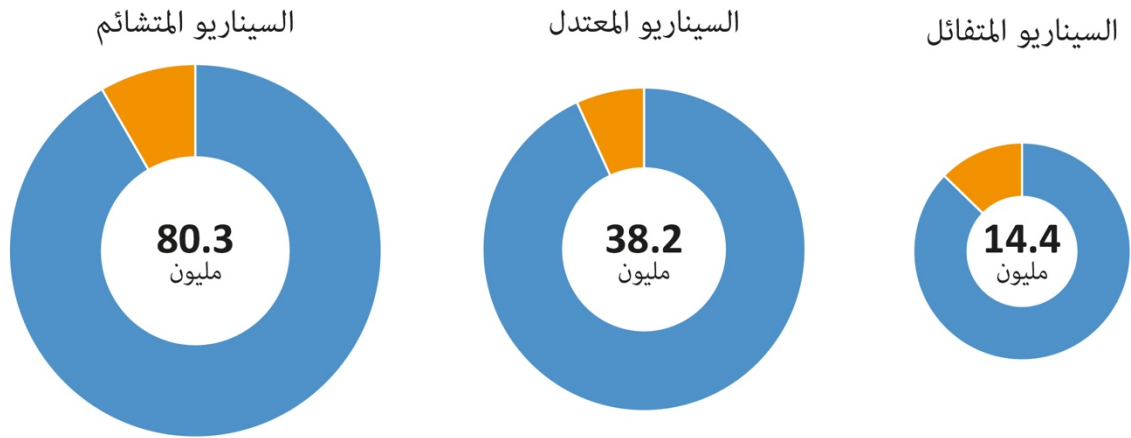
نظرًا إلى الطبيعة المتغيرة وغير المؤكدة للتوقعات الاقتصادية، استند خيار التراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي في السيناريوهات الافتراضية الثلاثة إلى توقعات وحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست قبل جائحة كوفيد-19 وبعدها كدليل يسترشد به (حتى تاريخ 26 مارس/آذار 2020)، من أجل تحديد نطاقات التراجع فحسب. ووفقًا لذلك، قد يتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي بحوالي نقطتين مئويتين (كما هو متوقع لليابان)، وخمس نقاط مئوية (متوسط التراجع لبلدان مجموعة العشرين كافة)، أو بحوالي ثماني نقاط مئوية (كما هو متوقع للبرازيل). وأضافنا نقطتين مئويتين إلى توقعات البرازيل لوضع سيناريو أكثر تشاؤمًا تواجه فيه البلدان كافة تراجعًا افتراضيًا بعشر نقاط مئوية في الناتج المحلي الإجمالي. ويقترّب السيناريو الثاني (تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بخمس نقاط مئوية) من توقعات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي في شهر أبريل/نيسان

<sup>3</sup> أثر انعدام الأمن الغذائي المعتدل، بحسب التقديرات، على 1.3 مليار نسمة في العالم خلال الفترة 2016-2018، كما ورد ذلك في تقارير منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية (2019).

بالنسبة إلى البلدان النامية المنخفضة الدخل (تراجع النمو السنوي بمقدار 4.7 نقاط مئوية بين عامي 2019 و2020) واقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (5.7 نقاط مئوية).

النتائج. بالانتقال من أكثر افتراضات تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي تفاقؤًا إلى أقلها تفاقؤًا (تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنقطتين مئويتين، وخمس نقاط مئوية، وعشر نقاط مئوية)، سيعاني عدد من الأشخاص يتراوح بين 14.4 و80.3 مليون نسمة إضافية من نقص التغذية في 101 من البلدان المستوردة الصافية للأغذية مقارنةً بتقديرات انتشار النقص التغذوي المتاحة (الشكل 2). وتستند هذه التقديرات في معظمها إلى ما يحدث في بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل التي هي أكثر البلدان ضعفًا.

## الشكل 2- تقايم النقص التغذوي في البلدان المستوردة الصافية للأغذية، نتيجة السيناريوهات الافتراضية الثلاثة لتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الأشخاص)



■ بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (العدد= 47 بلدًا)

■ البلدان المستوردة الصافية للأغذية باستثناء بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (العدد= 57 بلدًا)

المصدر: من إعداد المؤلفين بالاستناد إلى المنهجية والبيانات والتحليلات الواردة في مؤلفات Sánchez و Cafiero و Conti (2020).  
(انظر [www.fao.org/documents/card/ar/c/ca8815en](http://www.fao.org/documents/card/ar/c/ca8815en))

تدقّ هذه التقديرات ناقوس الخطر على الرغم من وضعها لأغراض توضيحية بحتة. ولعلّ أكثر ما يبعث على القلق هو أن هذه التقديرات تقلل على الأرجح من الآثار المحتملة للحالات الافتراضية لتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي على الجوع في العالم، نظرًا إلى أننا نسجل الأثر على انتشار النقص التغذوي من خلال التغييرات في إمدادات الأغذية فقط (التوافر) وفي البلدان المستوردة الصافية للأغذية دون سواها. ومن جهة أولى، سيرتفع عدد الأشخاص الذين أصبحوا يعانون حديثًا من النقص التغذوي في العالم، نتيجة محاكاة تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي، بشكل أكبر بكثير إذا ما أدّت الأزمة الاقتصادية في الوقت نفسه، إلى تدهور طويل الأمد من حيث تفاوت الوصول إلى الأغذية بصورة عامة. وقد يكون ذلك قائمًا بالفعل في العديد من البلدان بسبب التدابير الطارئة المعتمدة للحد من انتشار العدوى، وتراجع المداخيل مما يؤثّر خصوصًا على الفقراء. ومن جهة ثانية، لم يتم

إدراج البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المصدرة الصافية للأغذية. وقد تؤثر حالات الركود الواسعة جدًا على الإمدادات الصافية للأغذية أيضًا، بما في ذلك في البلدان المصدرة لها تقليديًا، ربما من خلال الآثار الجانبية على الإنتاج إلى حد ما، والأهم من ذلك من خلال تراجع الطلب من شركائها التجاريين. وبالإضافة إلى ذلك، في حين قد لا يتعرض توافر الأغذية فيها للخطر الشديد، قد تُحرم الشرائح السكانية الضعيفة في تلك البلدان من إمكانية الوصول إلى الأغذية خلال جائحة كوفيد-19. ولا شك من أن التحفيز الاقتصادي في البلدان كافة يجب أن يقي سلاسل إمدادات الأغذية نشطة بموازاة اتخاذ التدابير أيضًا لحماية حصول الأشخاص على الأغذية.

## الحاجة الملحة إلى استجابات سياساتية للتخفيف من الأثر على الجوع

يُتسم العمل التعاوني والمنسق في كل البلدان وفي ما بينها بأهمية حاسمة بسبب تكامل سلسلة إمدادات الأغذية على المستوى العالمي. ويضطلع الشركاء الرئيسيون جميعهم في المجتمع الدولي، وفي منظومة الأمم المتحدة بشكل خاص، بدور محوري.

وتمثلت الاستجابة السياساتية الاقتصادية الرئيسية في معظم البلدان حتى الآن في ضخ كميات كبيرة من السيولة عن طريق سياسات ضريبية ونقدية لدعم الطلب، بما في ذلك إرجاء الالتزامات المالية، ووضع شبكات أمان مثل التحويلات النقدية للعاطلين الجدد عن العمل، وتوفير ما يكفي من الائتمانات. وعادت المصارف المركزية في البلدان المرتفعة الدخل إلى اتباع التيسير الكمي في حالات الطوارئ وبرامج شراء الديون الرامية إلى تعزيز أسعار السندات واحتواء معدلات الفائدة. وأضاف البنك المركزي الأوروبي، في شهر مارس/آذار، مبلغ 120 مليار يورو ومن ثم مبلغ 750 مليار يورو إلى برنامج شراء السندات التابع له. ويبحث حاليًا قادة الاتحاد الأوروبي في التوزيع التبادلي للإنفاق في شكل صندوق أوروبي ممكن للتعاش من أجل توفير تحويلات، وليس قروض، بقيمة 1.5 ترليون يورو باستخدام الآلية نفسها المستخدمة لميزانية الاتحاد الأوروبي، وذلك لمدة سنتين أو ثلاث سنوات. كما أعلن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، في شهر مارس/آذار، عن برنامج مماثل بقيمة 700 مليار دولار أمريكي، مع إمكانية إطلاق جولة إضافية. وأعلن في الأسبوع الثاني من شهر أبريل/نيسان، عن إنشاء مرافق جديدة للإقراض (شراء السندات) بقيمة 2.3 ترليون دولار أمريكي لتوفير الائتمانات إلى الأعمال التجارية الصغيرة والبلديات.

وسيشكل ضخ السيولة والتزامات الإنفاق الإجمالية تحديًا للاقتصادات الناشئة وأكثر البلدان فقرًا. وتفتقر هذه البلدان على الأرجح إلى الأدوات اللازمة لاستخدام سياسات التحفيز تلك على المستوى المنشود لرفع تحديًا بحجم جائحة كوفيد-19. وقد لا يكون مرفق صندوق النقد الدولي بقيمة ترليون (1) دولار أمريكي، والدعم المالي على المدى الطويل للبنك الدولي كافيين. ويتعين بالتالي على المجتمع الدولي أن يعمل يداً بيد لتيسير التحفيز الاقتصادي في البلدان التي تفتقر إلى القدرات الادخارية للتصرف بمفردها. ويتعين على البلدان هذه بدورها التحلي بالمسؤولية الضريبية والموضوعية لإعادة تخصيص مواردها الخاصة لتلبية أشد الاحتياجات إلحاحًا والناشئة عن جائحة كوفيد-19 ووضع التحفيز المناسب للقطاع الخاص للعمل بشكل متناغم.

وينبغي أن تعالج تدابير التحفيز الاقتصادي في كل بلدان العالم حاجتين ملحتين على المدى القصير ألا وهما:

- أولاً، الحفاظ على توافر الأغذية في كل الأوقات من خلال إبقاء سلسلة إمدادات الأغذية نشطة من دون اضطرابات.



- ثانيًا والأهم من ذلك، لا بد من اتخاذ التدابير فورًا لضمان ألا يتردّى وصول الأشخاص إلى الأغذية بسبب اضطراب النشاط الاقتصادي في سلاسل الإمدادات جميعها عمومًا وفي سلاسل إمدادات الأغذية خصوصًا، مما يُحدث أصلًا انخفاضًا هائلًا في المدخيل الشهرية التي لا يمكن من دونها للأشخاص الأكثر فقرًا وضعفًا التأقلم معه بمفردهم.

وتحدد المنظمة عددًا من مجالات التدخل لإبقاء سلاسل إمدادات الأغذية نشطة، انطلاقًا من السياسات التجارية.<sup>4</sup> ويشكّل تحسين شفافية الأسواق، عن طريق نظم المعلومات عن الأسواق التجارية مثل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية للمنظمة (AMIS)،<sup>5</sup> والتنسيق مع الشركاء التجاريين، وتجنّب بعض التدابير المقيدة للتجارة، من بين الآليات الفعّالة الموصى بها لتحفيز الاستهلاك والإنتاج (المنظمة، 2020ب). ودعت المنظمة أيضًا إلى تحسين الجوانب اللوجستية على طول سلسلة إمدادات الأغذية، بالتنسيق الملائم مع الجهات الفاعلة كافة. ويشمل ذلك تخصيص الموارد للنهوض بعدد من القطاعات الرئيسية (مثل النقل) والأعمال التجارية على غرار تجار المنتجات الزراعية ومتاجر إمدادات الثروة الحيوانية، ومجهزي الأغذية والبائعين بالتجزئة، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إلى جانب تسخير قدرة المشتريات العامة والابتكار لتبقى الأسواق المحلية مفتوحة (المنظمة، 2020ج). ويتّسم ضمان وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق بأهمية بالغة (المنظمة، 2020د). وهذه ليست إلا بعض مجالات التدخل المهمة من ضمن جملة من المجالات الأخرى التي حددها المنظمة لإبقاء سلاسل إمدادات الأغذية نشطة (المنظمة، 2020هـ).

وبموازاة السعي إلى ضمان توافر الأغذية من خلال الحفاظ على سلسلة إمدادات الأغذية، تشدد هذه الإحاطة الموجزة على الحاجة إلى سياسات تعالج مسألة عالقة في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل ألا وهي: انعدام المساواة. والفرصة سانحة حاليًا أمام الحكومات لمعالجة انعدام المساواة مباشرة من خلال استهداف الشرائح الأكثر فقرًا ومعاناةً من النقص التغذوي بفضل رزم التحفيز اللازمة التي تنطوي على سياسات ضريبية ونقدية. ويجب أن تركز رزم التحفيز في هذا الصدد على التحويلات النقدية والعينية على حد سواء. ويجب أن توجّه كل التدابير، التي تتراوح من تقديم خطوط ائتمانية جديدة، وشبكات أمان ودعم للمدخيل من خلال التحويلات النقدية، وصولًا إلى برامج توزيع الأغذية مثل بنوك/قسائم غذائية ومواصلة تقديم التغذية المدرسية، إلى "المحرومين" ليس فقط لأنهم بأمسّ الحاجة إليها بل لأنها ستحدث أثرًا إيجابيًا على الطلب من خلال إبقائه ديناميكيًا، وتخفيف الوقع على الاقتصاد بموازاة ربط أشدّ الفقراء به. وتوصي المنظمة بشدة باتخاذ تدابير للحماية الاجتماعية لوقاية الفقراء في الريف من أثر جائحة كوفيد-19 (المنظمة، 2020و). ولا بد أن تضمن هذه التدابير، التي تستهدف تمكين الوصول إلى الأغذية بشكل خاص والحملات الإعلامية الأوسع نطاقًا، أن تكون هذه الأغذية مغذية. كما توصي المنظمة بشدة بالحفاظ على التغذية الجيدة، لا سيما في وجه جائحة كوفيد-19 (المنظمة، 2020ز).

وإذا فشلت التدابير الطارئة هذه في ضمان توزيع أغذية مغذية، سيرتفع بطبيعة الحال عدد الأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي ومعدّلات انعدام الأمن الغذائي، مما سيساهم في زيادة انعدام المساواة الاقتصادية. وسيحدث ذلك أيضًا انتكاسًا ملحوظًا بالنسبة إلى عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية.

<sup>4</sup> تقوم المنظمة بتوثيق مسار العمل هذا من خلال عدد من الإحاطات الموجزة بشأن السياسات المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وللمزيد من التفاصيل، انظر:

[www.fao.org/2019-ncov/resources/policy-briefs/ar](http://www.fao.org/2019-ncov/resources/policy-briefs/ar)

<sup>5</sup> انظر [www.fao.org/policy-support/mechanisms/mechanisms-details/en/c/428659](http://www.fao.org/policy-support/mechanisms/mechanisms-details/en/c/428659)

وتنشأ بعض الأمثلة المشجعة "للتحفيز من أجل الأغذية" في بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث أنها تُبرز القدرة على تحفيز الاقتصاد في وجه جائحة كوفيد-19، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى إتاحة فرص الوصول إلى الأغذية. ومع أن تدابير التحفيز هذه محدودة في المرحلة الراهنة، بوسعها مع ذلك منع وقوع ملايين الأشخاص في براثن الجوع في العالم، مما سيساعد على درء سيناريوهات سلبية كتلك المعروضة آنفًا. ويُظهر استعراض في الوقت الحقيقي للتدابير السياساتية للحماية الاجتماعية للبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية أنه، في مطلع شهر أبريل/نيسان، اتخذت 106 من البلدان تدابير للحماية الاجتماعية أو قامت بتكييفها (Orton و Almenfi و Gentilini، 2020). وشكّلت التحويلات النقدية أكثر الآليات المستخدمة شيوعًا. غير أن استعراض نماذج للسياسات يحدّر من وجود فجوة كبيرة: بحيث أن استجابات الحماية الاجتماعية المرتبطة برزم التحفيز موجودة بوضوح في الأقاليم كلّها، باستثناء أفريقيا، حيث تمكّنت بلدان قليلة فقط من تنفيذ برامج ذات صلة حتى الآن. ويبحث ذلك على القلق نظرًا إلى أن أفريقيا، لا سيما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تسجّل أعلى معدلات انتشار النقص التغذوي في العالم، بحسب مشاهدات المنظمة. وستحدث أول حالة ركود منذ 25 عامًا في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفق إسقاطات تقرير جديد صادر عن البنك الدولي (البنك الدولي، 2020ب). ولن تواجه أفريقيا تباطؤًا اقتصاديًا واضطرابًا في سلاسل العرض والطلب فقط، بل من المرجح أيضًا أن تعجز عن درء أزمة صحية خطيرة مع بدء انتشار جائحة كوفيد-19 في الإقليم (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة والمركز الأفريقي للسياسات التجارية، 2020؛ صحيفة نيويورك تايمز، 2020). ويتعيّن على القادة الأفارقة أن يكونوا متأهبين تمامًا وأن يعملوا معًا على اتخاذ تدابير للتحفيز من أجل ضمان وصول سكانهم والأقاليم النامية الأخرى إلى الأغذية. ويجب أن يكون المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لدعمهم.

### دعونا لا ننسى العمل على المدى الطويل

أخيرًا دعونا لا ننسى العمل على المدى الطويل. فنحن لا نعلم متى ستنتهي حقبة كوفيد-19. وسينعكس عدم اليقين إزاء المستقبل في توقعات غير مؤكدة يجري تعديلها باستمرار وفي انتعاش اقتصادي غير متساوٍ في كل أرجاء العالم. ولن يعتمد وقف حقبة كوفيد-19 على سياسات التحفيز فقط، بل أيضًا على توافر لقاح ومنهجات لتجنب حالات تفشٍ جديدة، فضلًا عن عدد من الابتكارات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

وينبغي السعي إلى أقصى درجة ممكنة إلى وضع تدابير تحفيزية تعالج التهديدات الحالية المحدقة بتوافر الأغذية والوصول إليها بهدف بناء قدرة النظم الغذائية على الصمود لوقايتها من حالات التباطؤ والتراجع الاقتصادي. وسلّط تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم الضوء أيضًا، في العام الماضي، على الحاجة إلى سياسات طويلة الأمد مماثلة (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2019). وسيتعيّن على البلدان الاستثمار بصورة حكيمة في حال شهدت فترات من الازدهار الاقتصادي، بعد الانتعاش من الأضرار المرتبطة بجائحة كوفيد-19، للحد من أوجه الضعف والتفاوت الاقتصادية. وسيتعيّن عليها بناء القدرة على تحمّل الصدمات والحفاظ على الصحة وغيرها من النفقات الاجتماعية، واستخدام الأدوات السياساتية لاستحداث بيئات غذائية صحية أكثر، والانتعاش بسرعة في حال نشأت اضطرابات اقتصادية من جديد. ويتّسم ذلك بالأهمية بالنسبة إلى قدرة النظم الغذائية على الصمود، كما يتطلّب تحقيق التوازن بين مجموعة من السياسات والاستثمارات لبلوغ تحوّل هيكلية يعزز أيضًا الحد من الفقر

ومجتمعات أكثر مساواة. وتكتسي هذه التوصيات في مجال السياسات بأهمية اليوم أكثر من أي وقت مضى، إذا ما أردنا تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030.

## المراجع

- Conti, V., Cafiero, C. & Sánchez, M.V.** 2020. *Simulating rising undernourishment during the COVID-19 pandemic economic downturn*. Technical note. FAO, Rome (متاح أيضًا على الرابط: [.https://doi.org/10.4060/ca8815en](https://doi.org/10.4060/ca8815en)).
- Economist Intelligence Unit (EIU).** 2020. COVID-19 to send almost all G20 countries into a recession [النسخة الإلكترونية]. [ورد ذكره في 17 أبريل/ نيسان 2020]. [www.eiu.com/n/covid-19-to-send-almost-all-g20-countries-into-a-recession](http://www.eiu.com/n/covid-19-to-send-almost-all-g20-countries-into-a-recession)
- منظمة الأغذية والزراعة. 2020. *COVID-19: Channels of transmission to food and agriculture*. Rome (متاح أيضًا على الرابط: [.https://doi.org/10.4060/ca8430en](https://doi.org/10.4060/ca8430en)).
- منظمة الأغذية والزراعة. 2020. *Agri-food markets and trade policy in the time of COVID-19*. Rome (متاح أيضًا على الرابط: [.https://doi.org/10.4060/ca8446en](https://doi.org/10.4060/ca8446en)).
- منظمة الأغذية والزراعة. 2020. *Responding to the impact of the COVID-19 outbreak on food value chains through efficient logistics*. Rome (متاح أيضًا على الرابط: [.https://doi.org/10.4060/ca8466en](https://doi.org/10.4060/ca8466en)).
- منظمة الأغذية والزراعة. 2020. *COVID-19 and smallholder producers' access to markets*. Rome (متاح أيضًا على الرابط: [.https://doi.org/10.4060/ca8657en](https://doi.org/10.4060/ca8657en)).
- منظمة الأغذية والزراعة. 2020. *COVID-19 and the risk to food supply chains: How to respond?* Rome (متاح أيضًا على الرابط: [.https://doi.org/10.4060/ca8388en](https://doi.org/10.4060/ca8388en)).
- منظمة الأغذية والزراعة. 2020. *Social protection and COVID-19 response in rural areas*. Rome (متاح أيضًا على الرابط: [.https://doi.org/10.4060/ca8561en](https://doi.org/10.4060/ca8561en)).
- منظمة الأغذية والزراعة. 2020. *Maintaining a healthy diet during the COVID-19 pandemic*. Rome (متاح أيضًا على الرابط: [.https://doi.org/10.4060/ca8380en](https://doi.org/10.4060/ca8380en)).
- منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2019. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019*. الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي. روما. (متاح أيضًا على الرابط: <http://www.fao.org/3/ca5162ar/ca5162ar.pdf>).
- Gentilini, U., Almenfi, M. & Orton, I.** 2020. *Social Protection and Jobs Responses to COVID-19: A Real-Time Review of Country Measures*. "Living paper" version 3 (April 2020). [النسخة الإلكترونية]. [ورد ذكره في 17 أبريل/ نيسان 2020]. [www.ugogentilini.net/wp-content/uploads/2020/04/Country-social-protection-COVID-responses\\_April3-1.pdf](http://www.ugogentilini.net/wp-content/uploads/2020/04/Country-social-protection-COVID-responses_April3-1.pdf)

- منظمة العمل الدولية. 2020. منظمة العمل الدولية تقول إنّ قرابة 25 مليون وظيفة في العالم معرضة للضياع نتيجة تفشي فيروس كورونا. [النسخة الإلكترونية]. جينيف. [ورد ذكره في 17 أبريل/ نيسان 2020].  
[https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS\\_738781/lang--ar/index.htm](https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_738781/lang--ar/index.htm)
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD).** 2020. *OECD updates G20 summit on outlook for global economy*. [النسخة الإلكترونية]. جينيف.  
[ورد ذكره في 17 أبريل/ نيسان 2020].  
<http://www.oecd.org/newsroom/oecd-updates-g20-summit-on-outlook-for-global-economy.htm>
- Oxford Economics.** 2020. Global economic prospects: World GDP to fall 2.8% in 2020, exceeding financial crisis toll. [النسخة الإلكترونية]. [ورد ذكره في 24 أبريل/ نيسان 2020].  
[http://resources.oxfordeconomics.com/world-economic-prospects-executive-summary?interests\\_economic\\_topics=macroeconomics&interests\\_trending\\_topics=coronavirus](http://resources.oxfordeconomics.com/world-economic-prospects-executive-summary?interests_economic_topics=macroeconomics&interests_trending_topics=coronavirus)
- The New York Times.** 2020. *Africa Braces for Coronavirus, but Slowly*. New York. [النسخة الإلكترونية]. [ورد ذكره في 17 أبريل/ نيسان 2020].  
[www.nytimes.com/2020/03/17/world/africa/coronavirus-africa-burkina-faso.html](http://www.nytimes.com/2020/03/17/world/africa/coronavirus-africa-burkina-faso.html)
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD).** 2020. *Coronavirus could cut global investment by 40%, new estimates show*. [النسخة الإلكترونية]. جينيف. [ورد ذكره في 17 أبريل/ نيسان 2020].  
<https://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=2313>
- United Nations Economic Commission for Africa (UNECA) and African Trade Policy Centre (ATPC).** 2020. *Trade Policies for Africa to Tackle Covid-19*. [النسخة الإلكترونية]. UNECA, Addis Ababa. [ورد ذكره في 17 أبريل/ نيسان 2020].  
[www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/briefing\\_paper\\_on\\_trade\\_policies\\_for\\_africa\\_to\\_tackle\\_covid-19\\_290820.pdf](http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/briefing_paper_on_trade_policies_for_africa_to_tackle_covid-19_290820.pdf)
- البنك الدولي.** 2020. كيف تساعد مجموعة البنك الدولي البلدان في مواجهة تفشي فيروس كورونا. [النسخة الإلكترونية]. واشنطن العاصمة. [ورد ذكره في 23 أبريل/ نيسان 2020].  
<https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2020/02/11/how-the-world-bank-group-is-helping-countries-with-covid-19-coronavirus>
- World Bank.** 2020b. *Africa's Pulse. An analysis of issues shaping Africa's economic future. Assessing the economic impact of COVID-19 and policy responses in sub-Saharan Africa. Volume 21.* Washington, DC
- World Trade Organization (WTO).** 2020. *Trade set to plunge as COVID-19 pandemic upends global economy*. [النسخة الإلكترونية]. جينيف. [ورد ذكره في 24 أبريل/ نيسان 2020].  
[www.wto.org/english/news\\_e/pres20\\_e/pr855\\_e.htm](http://www.wto.org/english/news_e/pres20_e/pr855_e.htm)

## شكر وتقدير

أعدّ هذه الإحاطة الموجزة كل من السيد **Marco V. Sánchez** والسيد **Pedro Sousa** والسيدة **Valentina Conti** من شعبة التنمية الاقتصادية في منظمة الأغذية والزراعة. ووضع المؤلفون التقديرات الإحصائية التي قوم عليها التحليل الوارد في هذه الإحاطة الموجزة عن أثر تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي على إمدادات الأغذية والنقص التغذوي، بالتعاون الوثيق مع السيد **Carlo Cafiero** والسيدة **Adeeba Ishaq** من شعبة الإحصاء في المنظمة، والسيد **Giuseppe Maggio**، من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية في المنظمة. ويتوجّه المؤلفون بالشكر والتقدير إلى السيدة **Daniela Verona** على الدعم الذي قدّمته في مجالي التصميم والنشر.